لايبطل بقول المقدر المذكور ما اشتمل عليه عقد البيع بل يكون انما والحال هذه باتباع هواه مسئلة في رجل باع ارضا وقفا ثم بعد موته ادعى ولده ان والده باع هذه الارض وهي وقف وعنده بينة تشهد بشيوع الوقف وهم جمع يشهدون عن جمع فهل يثبت الوقف ام لا واذا ثبت الوقف كيف يكون الحكم فيما دفعه المشتري من الثمن اذا اكتفى شهادة الشيوع بالتسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة من جمع يومن تواطيهم على الكذب ويحصل الظن القوي بصدقهم في ان الارض المذكورة وقف فالبيع السابق باطل وما سلمه المشتري من الثمن يرجع به على تركة البايع مسئلة عن اليتيم اذا احتاج للنفقة في الزمان الخبيث ولم تجد من ينصرف له في ماله ثم انه حضر مع جماعة من وجوه البلد واراد ان يبيع قطعة من بلاده وحضر معهم شخص من ردية سلف وهو فقير فباعوا لليتيم قطعة من ارض رجل اخر وخيروا عند القاضي وشهد وا بعارة اليتيم للنفقة واغتبطوا له بالبيع فاقام القاضي منهم واحدا وكيلا للايتام فباع عنهم هذا الركيب بحضرة الجماعة والقاضي وسالهم القاضي لايكون فيه مانع اما وقف والاحصص فقالوا ما فيه وقف وهو ملك للايتام من ابوهم واما اهل الحصص فكلهم حضروا ووكلوا البايع بالبيع وكتب القاضي وصح المبيع وملكه الشاري من عام الهملكة عام ستة عشر بسنه وما ئة والف الا الان وطلبوا الايتام اليوم يدعون ان هذا الركيب وقف واهل الشهادة والقيم والشارع والقاضي كلهم ماتوا واولاد الشاري ما لكين من ذلك الوقت الى هذا الوقت واولا الشهود الذين شهدوا بعارة اليتيم رجعوا يكذبون اهلهم في شهادتهم ويقولون ان هذا الركيب وقف وهذا البيع الذي حضر مع اهل الشهادة كتب كتاب ويقول في كتابه اني لقيت على هذا الركيب وقف وهذا الكتاب ما لقيته مشهود عليه يشهدون بما فيه الا اني لقيت كتاب وقف صفته كذا وكذا ونقلته وهو سئل لا هو والشهود في وقت البيع عن الوقف وقالوا ما هو وقف فالمسئول مفتي بيان هذا اهل يصح هذا الوقف ام لا وهل يصح كتاب الوقف بغير شهود يشهدون بما فيه الجواب ان كان بيع ارض اليتيم المذكور بعد نصب القاضي وصيا شرعيا بالشراء البيع

الحمد لله

كتاب البيع والسلم والشركة والهبة والقرض والقراض

مسئلة في نسخ الدبر والقاضي وارثه من كبارها اذا باعوا ما للقاصر هل يصح ام لا الى من عقار وكان بيعهم لاجل النفقة وكان بيعهم غبطة للقاصر من عقار او غيره لضرورة النفقة بيع القاضي وبيع البلاد ومن معهما مال القاصر من عقار او غيره لضرورة النفقة والحال ما ذكر مسئلة الشرعية بيعا ملاحظا فيه غبطة اليتيم صحيح نافذ والحال ما ذكر مسئلة وبعد ان اشهد في رجل باع ارضا مشتملة على نخيل اصالة عن نفسه ووكالة عن شركائه عليهم بوكالة عنهم في البيع المذكور ثمن معين مفقود من تخليص اخر وقبض بعضه وابقى بعضه بيد المشتري امانة ثم ان البايع سافر من تلك البلاد وغاب مدة ولم يزل المشتري قايما بسقي النخل واصلاحه حتى حسن واستوى جيدا فلما رجع البايع الكل البيع لما راى من صلاح النخل والحال ان البينة على البيع على الوجه المسطور موجودة للاانه لم يكتب بموجب البيع حجة ولا وثيقة فهل ينفعه انكاره مع وجود البينة بانه قد باع بيعا صحيحا وقبض من الثمن بعضه اولا ينفعه حيث ان صحة البيع تتوقف على كتابة حجة او وثيقة فهل ينفعه انكاره مع والحالة هذه صحيح ولا ينفع البايع انكاره ولا عبرة بعدم كتابة الوثيقة وسواء الانكار على انكاره ما يعلم صحته وعلى ما خاصمته في ذلك للحديث من خاصم في باطل وهو يعلمه فليتبوأ مقعده من النار مسئلة في رجل اشترى ارضا بها الماء للماء في وجبة معلومة عند مقدرا لها في جهة المشتري وعين المقدر والبايع مجيزا الماء المذكور الى الارض المذكورة على ما جرت به عادتهم في الترتيب وسقيها بعد ارض حتى يد المقدر المذكور وعقد البيع على ذلك وكتب صك البيع به وشهد المقدر بذلك واستمرت الارض المذكورة تشرب ما لها من الماء على ما اشتمل عليه عقد البيع بمباشرة المقدر المذكور بذلك عشر اعوام واضاف المشتري ماءة اخر اشتراه ايضا من المقدر المذكور على ترتيب الاول ثم اراد المقدر الان نقض ما ذكر وادعى ان الماءة المشتراة اولا لا يكون مجراه على الترتيب المذكور في صك البيع الذي على شهادة المقدر وغيره واراد المضارة حيث ان مالك الارض اخرجها عن يده الى رجل اخر فهل يقبل قوله المذكور ويبطل ما اشتمل عليه عقد البيع مع شهادته على ذلك ومباشرته لما ذكر ام لا افتونا

الجواب